العمليات السياسية: التنمية السياسية

توافقت العديد من الكتابات على تعريف التنمية السياسية باعتبارها عملية تغيير متعدد الجوانب غايته إيجاد نظم تعددية تحقق المشاركة السياسية وترسخ مفاهيم الوطنية والمواطنة. وبالتالي فهو مفهوم يقوم على مجموعة من المقومات أهمها سيادة القانون على جميع مواطني الدولة ،و تحقيق المساواة والعدالة ، وقدرة الحكومة على أداء الأدوار والوظائف بفعالية، وكذا وجود مجتمع سياسي يتمتع بثقافة سياسية مدنية.

أولا-ماهية التنمية السياسية:

يرتبط مفهوم التنمية السياسية بانتقال النظم السياسية من نظم توصف بالتقليدية إلى نظم سياسية حديثة، وقد ظهر المفهوم عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية على إثر توجه الاهتمامات العلمية لدراسة وتقنين قضية تشكل المجتمعات الناشئة حديثًا أو ما أطلق عليها اصطلاحا العالم الثالث. وبعدما كانت التنمية السياسية عبارة عن مبحث دراسي في علم الاجتماع والسياسة تحولت إلى ما يشبه المجال المستقل، وقد لعبت (لجنة السياسة المقارنة) بالولايات المتحدة الأمريكية دوراً ملموساً في ذلك، فقدمت في هذا الصدد سلسلة متتابعة من المؤلفات والكتابات العلمية الرائدة في مقدمتها: كتاب **"غابرييل ألموند"** و **"جيمس كولمان"** عن السياسة في المناطق النامية عام 1960م، ويعد من أوائل الكتب التي تطرقت لدراسة وتشخيص التخلف والتطور السياسي في دول العالم الثالث. ثم كتاب **"ليونارد بيندر"** عن: "التنمية السياسية في مجتمع متغير". وكتاب **"لوسيان باي"** عن "السياسة والشخصية وبناء الأمة" عام 1962م. إلى جانب مؤلفات ودراسات أخرى توالت تباعاً وقد شكلت الجانب الأكبر من أدبيات البحث في قضية التنمية السياسية

وقد تعددت الاتجاهات الفكرية التي تناولت تعريف التنمية السياسية ، وقد كان **لوسيان باي** سنة1956 امن أشهر من تناول المفهوم من خلال تصنيف التعريفات التي جاءت بصدد التنمية السياسية ، وبناء عليه نظر للتنمية السياسية على أنها:

- التحديث السياسي،

- مطلب سياسي للتنمية الاقتصادية،

- نمط لسياسات المجتمعات الصناعية،

- بناء الدولة القومية،

- بناء الديمقراطية،

- التغيير المنتظم وتحقيق الاستقرار،

- زيادة قدرة الحكومة/ قدرات النظام السياسي،

- التنمية الإدارية والقانونية،

- تحقيق المشاركة السياسية،

- جانب من جوانب التغيير الاجتماعي.

وبعد استقصائه لما ذكر من تعاريف لمفهوم التنمية السياسية،لخص الأفكار الواردة فيها في ثلاث متغيرات، وهي: المساواة، قدرة النظام السياسي، تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي.

من جهته، يرى " **غابرييل ألموند**" التنمية السياسية بأنها قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي اللذان يشيران إلى العمليات التي تتغير بها الأدوار وتصبح أكثر تخصصاً، ويضيف بأنها استجابة النظام السياسي للتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع أم من داخل البيئة الدولية. حيث يرى **"ألموند"** أن التمايز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة قائم على أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة، حيث يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية في النظم التقليدية، وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية التي تعد نموذجاً للتطور والتنمية لبقية الدول.

و عرف "**جيمس كولمان**" التنمية السياسية: بأنها (ذات منظور ثلاثي): (المنظور التاريخي: التنمية عملية تاريخية يمكن التوصل إلى مراحلها بتتبع تاريخ المجتمعات الأوروبية)، (المنظور النمطي: في ضوء الثنائيات: التقليد مقابل الحداثة، الصناعة مقابل الزراعة)، (المنظور التطوري: عملية دائمة بدون نهاية، ويمثل المجتمع الأوروبي قمة تطورها).

أما "**صمويل هنتنجتون**" فقد ربط التنمية السياسية بمحاولة المجتمع الرامية إلى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية، ورأى أن مفهوم التنمية السياسية يختلف عن باقية المفاهيم الأخرى ، وهي تتحقق عند توافر ثلاث عوامل، هي: ترشيد السلطة بمعنى التداول على أساس القانون والدستور، التمايز والتخصص بمعنى تنوع الوظائف وإيجاد أبنية متخصصة، والمشاركة السياسية من جانب المواطنين.

كما يرى بأن كل نمو سياسي هدفه الاستقرار، وهذا لا يتأتى إلا من خلال العمل على مأسسة المنظمات والإجراءات السياسية، وتقاس درجة هذه المأسسة عن طريق أربعة أزواج من المعايير: (المرونة/ الجمود)، (التعقد/ البساطة)، (الاستقلال الذاتي / التبعية)، (الائتلاف/ الفرقة). وهي بذلك تشير إلى ثنائية (المجتمعات الصناعية/ المجتمعات التقليدية).

لكن وفي مواجهة هذه المنظورات التي وصفت بالتحيز، اتجه بعض الباحثين، ومنهم باحثين عرب إلى محاولة تعريف التنمية السياسية كعملية محايدة، وكان من أبرزهم الدكتور **"السيد عبد الحليم الزيات"** حيث قدم تعريفاً للتنمية السياسية على أنها عبارة عن "عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد، تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة ومتنوعة من

المؤسسات السياسية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، وتمثل بشكل أساسي الغالبية العظمى من جموع المواطنين وتعكس مصالحها، مما يفسح المجال رحباً أمام توفير أوضاع مناسبة لإرساء قواعد النظام العام وكفالة الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي بوجه عام" .

كما أضاف الدكتور **"أحمد وهبان"** تعريفاً آخر للتنمية السياسية ربما أكثر تحديداً، عندما اعتبرها: "عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، وممارسة تداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة فيما بينهما".